شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حق البريء

تخيّل نفسك تسترخي في بيتك ممداً على سرير النوم أو أريكة صالون الجلوس تتابع برامج التلفزيون، أو تمشي في الشارع أو تجلس في المقهى أو تواصل عملك في المكتب الحكومي أو الخاص، وفجأة تداهمك وحدة مدججة بالسلاح وتعتقلك في ظرف غير إنساني بالمرة.

ما معنى الظرف غير الإنساني هنا؟ إنه ألا تُبرز وحدة الدهم لك أمراً قضائياً يخوّلها إلقاء القبض عليك والتحقيق معك ويبين سبب الأمر بالاعتقال، ولا تمنحك فرصة الاتصال بمحام ولا حتى إبلاغ أحد من أفراد العائلة بواقعة الاعتقال. وعلاوة على هذا كله يجرجرك أفراد الوحدة المسلحة غير المهذبين بالقوة سحباً ودفعاً ويُسمعونك الكلمات النابية أثناء ما يسددون اليك الضربات، ولا أحد منهم يجيبك عن سؤالك: ليش أو لويش أو لماذا؟

بعد هذا الفصل المأساوي تبدأ فصولاً أكثر مأساوية داخل المعتقل لا يأتي ختامها إلا بعد أيام أو أسابيع أو حتى سنوات عدة، والختام يكون بإطلاق سراحك بعد محاكمة أو من دونها والقول لك بأنك بريء، وربما لا تسمع كلمة من قبيل: معذرة، متأسفين، حقك علينا!

هل تقبل بهذا؟ لن تقبل به بالتأكيد ولن أقبل به أنا ولن يقبل به غيرنا، فهذا ظلم فادح وعدوان صارخ على الحرية الشخصية وعلى الحق في الحياة الكريمة الآمنة.

الأسبوع الماضي أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب عن الانتهاء من صياغة مشروع "قانون حق البريء" الذي يعطي المعتقلين الأبرياء الحق في مقاضاة الجهات التي اعتقلتهم. وفي حال تمريره في البرلمان سيكون الأول من نوعه في بلادنا، وهو يعكس تحول اعتقال الأشخاص بالظن والإشتباه والتهمة الكاذبة الى ظاهرة واسعة في هذا العهد الذي بدلاً من أن يرعى الحريات والحقوق العامة والخاصة ويتمسك بالقانون وبمبادئ حقوق الإنسان كما يؤكد الدستور، فانه أطلق العنان للاعتقالات العشوائية وأضفى الشرعية على الاتهامات الكيدية بالقبول بشهادة "المخبر السري".

عندما تتجاوز الدولة على حق الملكية لفرد فإنها تدفع له التعويض المالي المناسب. واعتقال البريء هو الآخر تجاوز من الدولة على حق الحرية، وبالتالي فهو أيضاً يستحق التعويض المناسب. والتعويض المناسب هنا لا يكفي أن يكون مالياً فأكبر خسائر المعتقل البريء الذي تعرض للأذى الجسدي والإهانة والحط من كرامته الإنسانية وانتهاك حقوقه هي الخسارة المعنوية، وهذه تعويضها لا يكون بالمال وحده.

تعويض الخسارة المعنوية للمعتقلين الأبرياء يكون بعدم تعرضهم ثانية وعدم تعرض غيرهم للظرف غير الإنساني الذي أرغموا على مواجهته من دون ذنب ارتكبوه. وضمان هذا يكون بمحاسبة كل المسؤولين عن ذلك... الذين نفذوا الاعتقال بالطريقة الموصوفة في مطلع هذا الكلام، والذين أمروا به من دون التدقيق والتثبت من صحة الاتهام أو من إجراءات الاعتقال بما يتوافق مع القانون. ومهم للغاية أيضاً أن يتضمن القانون المنتظر تشريعه في البرلمان محاسبة "المخبر السري" الذي تسبب في الاعتقال، لضمان عدم حدوث الإخبارات الكيدية التي بموجبها أعتقل الآلاف، بل عشرات الآلاف من العراقيات والعراقيين خلال السنين العشر المنصرمة، فحق البريء، السابق واللاحق، لن يكون مضمونا مع بقاء المذنبين طلقاء من دون حساب.

المفوضية الجديدة تتسلّم مهامها اليوم

تأجيل انتخابات مجالس المحافظات إلى آذار المقبل

كشف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، عن تأجيل انتخابات مجالس المحافظات الى شهر اذار من العام المقبل، لافتا الى ان إجراء اية عملية انتخابات تحتاج لفترة اكثر من ستة اشهر للإعداد والتهيئة. وبدوره، اكد رئيس الحركة الايزيدية، امين ججو ، ان رئاسة مجلس النواب قررت طرح المقعد التاسع للتصويت خلال الأسبوع الحالي، مبينا أن حظوظ سائر الأقليات أوفر حظا من المكون التركماني بسبب أن التحالف الوطني وبجميع مكوناته يدعمون إعطاءه لهم فضلا عن العراقية الحرة والبيضاء.

□ بغداد / محمد صباح

وفي الوقت نفسه أعلن رئيس المفوضية السابقة فرج الحيدري، أن مجلس مفوضية الانتخابات الجديد سيباشر مهامه اليوم الثلاثاء، مستبعدا اجراء انتخابات مجالس المحافظات في وقتها المحدد.

وصوّت مجلس النواب في جلسته الـ٢٣ التي عقدت، في (١٧ أيلول ٢٠١٢)، على اختيار ثمانية أعضاء جدد لمجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهم سربت مصطفى رشيد، وسيروان احمد رشيد، كمرشحين عن التحالف الكردستاني، وسرور عبد حنتوش، وكاطع مخلف كاطع الزوبعي، كمرشحين عن القائمة العراقية، كما صوت المجلس على مرشحي التحالف الوطني وهم صفاء إبراهيم جاسم حسن، ومقداد حسن صالح، ووائل محمد عبد علي، ومحسن جباري محسن.

ولم يصوت المجلس على المرشح التاسع لشغل عضوية مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لوجود خلافات بين الكتل السياسية وهما المرشحان يوبرت بونيل ايلية مرشح المكون المسيحي من محافظة كركوك وكلشان كمال علي مرشح المكون التركماني من محافظة بغداد.

وذكر النائب حسين الاسدي في لقاء مع "المدى" ان هناك اعتراضات كبيرة من قبل بعض المكونات ومنها المسيحي وحتى بعض الكتل الصغيرة على اعتبار انها غير ممثلة في مجلس المفوضية العليا للانتخابات، منوها إلى أن قضية العضو التاسع لهذه المفوضية لم تحسم بعد أن كان من التركمان او من المسيحيين".

وتابع الأسدي أن "هناك طعونا قدمت من قبل بعض الكتل السياسية على نسبة تمثيل المرأة في مفوضية الانتخابات الجديدة، فضلا عن الطعن الذي قدم حول قضية الباقي الأقوى في موضوع الانتخابات، قائلاً "إن المسالة تحتاج مراجعة جادة من قبل مجلس النواب لكي تصدر التشريعات والقوانين منسجمة مع الدستور وتطلعات الشعب".

وبشأن إمكانية إجراء انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي في شهر آذار المقبل، كشف الأسدي انه "في ظل هكذا أجواء واعتراضات سيتم تأجيل انتخابات الاقضية والنواحي من شهر آذار المقبل من عام ٢٠١٣".

وأوضح أن "المفوضية العليا للانتخابات تحتاج الى فترة اكثر من ستة أشهر للإعداد والتهيئة لخوض أي انتخابات"، لافتا إلى "أن المفوضية الحالية لم تستلم مهامها حتى الآن وهذه أيضا مشكلة أخرى".

بدوره استبعد الرئيس السابق لمفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري إجراء انتخابات مجالس المحافظات في وقتها المحدد بسبب المشاكل والصعوبات التي تواجه عمل المفوضية الجديد من خلال تقديم بعض الطعون حول تمثيل المرأة والأقليات.

وقال الحيدري في حديث مع "المدى"، امس، إن المفوضية ستستلم العليا للانتخابات ستسلم اليوم الثلاثاء مهام عملها من المفوضية السابقة بعدما صوت مجلس النواب على المجلس الجديد"، لافتا الى "ان مجلس النواب أمهلنا الى يوم ٩/٢٦ بعد آخر تأجيل لعمل المفوضية الحالية".

وأشار الحيدري الى أن "جميع الموظفين الحاليين قادرون على اجراء أية انتخابات بعد تهيئتهم من قبل المفوضية السابقة"، مبينا "أن كل عملية انتخابات تحتاج إلى فترة (١٨٠) يوما للإعداد والتأهيل من خلال تحديث سجل البيانات وانتشار مراكز المحطات التي تحتاج إلى فترة شهر، فضلا عن تسجيل الكيانات السياسية يتطلب فترة أكثر من عشرين يوما إضافة إلى تحديد المرشحين وكذلك إرسال جميع الأسماء إلى هيئة المساءلة والعدالة والتحقق من شهاداتهم الدراسية أيضاً".

ونوه بأن "هذه الإجراءات تحتاج الى فترات زمنية طويلة وكذلك الى أموال، حيث يتطلب لكل عملية انتخابات جديدة مبالغ مالية تقدر بـ(١٨٠) مليار دينار والمتوفر حاليا فقط (١٠) مليارات"، مستبعدا إجراء الانتخابات في شهر كانون الثاني، وبالتالي ممكن تأجيلها لفترة أبعد من ذلك".

من جهته، كشف رئيس الحركة الإيزيدية من اجل الإصلاح والتقدم، أمين ججو "أن رئاسة مجلس النواب قررت التصويت على المقعد التاسع هذا الأسبوع"، لافتا إلى "أن حظوظ الأقليات هي الأوفر حظا من المكون المسيحي".

وقال ججو لـ"المدى" إن المفاوضات حول حسم المقعد التاسع لمجلس المفوضية العليا للانتخابات ما تزال قائمة بين التحالف الوطني الذي يؤيد الأقليات بأغلبيته والعراقية التي تقف الى جانب المكون التركماني".

وأضاف ان "حظوظ الأقليات هي الأوفر حظا من المكون التركماني لأن هناك كتلا صغيرة تقف مع توجهات التحالف الوطني وهي كل من العراقية الحرة والبيضاء"، لافتا الى "أن رئاسة مجلس النواب قررت حسم أمر المقعد التاسع خلال الأسبوع الحالي".

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

انقلاب موازين: الحكومة تصالح البعث والعراقية تطالب باجتثاثه

دولة القانون يسعى للاستعانة بكوادر بعثية لدخول الانتخابات القادمة

□ بغداد / مؤيد الطيب

أكد مصدر برلماني أمس للمدى إن "مقربين من رئيس الوزراء التقوا قبل أشهر زعيم جناح قيادة قطر حزب البعث محمد يونس الأحمد، وجاء ذلك بعد زيارة النائب عزت الشابندر المقرب من المالكي للأحمد في بيروت والتنسيق معه للقاء يعقد من خلاله صفقات بين الطرفين".

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه في تصريح لـ"المدى" إن "ائتلاف دولة القانون يسعى جاهدا في هذا للتنسيق مع قيادات من حزب البعث الموجودين في سوريا وبعض الدول الأخرى للدخول بقائمة انتخابية واحدة في الانتخابات المقبلة".

وقدمت العراقية يوم أمس الاثنين، وللمرة الثانية على التوالي طلباً لهيئة المساءلة والعدالة، للمطالبة بشمول رئيس مجلس القضاء وعدد كبير من كبار القادة الأمنيين بقانون اجتثاث البعث، وقد جاء هذا الطلب مؤكدا الطلب الأول، والذي قدموه قبل أسابيع ولم يلق رداً من قبل الهيئة المختصة بالموضوع أو من الحكومة.

وأكد المتحدث باسم ائتلاف العراقية النائب حيدر الملا إن "قائمتنا قدمت طلبا آخر يوم أمس الاثنين لهيئة المساءلة والعدالة، بخصوص شمول رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود باجتثاث البعث، ومعه وأكثر من ٤٦ من كبار ضباط قادة الفرق العسكرية لثبوتهم في إجراءات هيئة المساءلة والعدالة لأنهم كانوا من أعوان النظام السابق، مع انتظار إنجاز المطلوب بحقهم واتخاذ القرار خلال أسبوع".

وأضاف الملا في تصريح لـ"المدى" إن "على الحكومة أمرين، إما أن تلغي قانون اجتثاث البعث أو تطبقه بمعيار واحد وليس بمعايير مزدوجة، وإن كل ما دار في السنوات السابقة في هيئة المساءلة من اجتثاث كان على أسس طائفية، وإذا كنا غير قادرين على تطبيق الدستور من حيث إن قوانين المساءلة والعدالة جاءت مع الفترة الانتقالية في الحكم ويجب تطبيقها لزمن معين وتنتهي، وهذا ما نصت عليه اتفاقية أربيل، لذلك يجب تطبيق القانون على الجميع، ولا أن تستثني الحكومة من تريد وتجتث من تريد كما هو حاصل على مدار الفترة الماضية".

من جانبه أكد أمين عام حزب الأمة العراقية مثال الآلوسي إن "رئيس الوزراء نوري المالكي حاول في الانتخابات السابقة في زيارته إلى دمشق أن يعقد صفقة بينه وبين قيادات حزب البعث الموجودة هناك، ولم يحصل توافق في وقتها بسبب قوة النظام السوري، والتي تدعم قوة القيادات البعثية حينها".

ورجح الآلوسي في تصريح لـ"المدى" إن "القيادة السورية هي من تدفع حالياً بهذا الاتجاه ولاسيما إن النظام السوري انكشف في الفترة الأخيرة، حيث كان قد عقد تحالفات مع الحكومة في بغداد، وبالمقابل فأن حكومة المالكي تتحالف مع دمشق وطهران، وبهذا التبادل فأنا لا أستغرب إطلاقاً عقد اتفاق بين الدعوة والبعث في الانتخابات القادمة".

وأضاف الآلوسي إن "تحركات المالكي في الموصل وكركوك أعطت دليلا على تأسيس أمور جديدة تعطي مكاسب، وذلك بسبب صراعاته الداخلية في التحالف الوطني، أو صراعاته مع الكتل السياسية الأخرى، فلا أستبعد إطلاقاً أن يخرج المالكي من التحالف الوطني غير المستقر لذلك هو يسعى لإنشاء قائمة عراقية انتخابية أسمها دولة القانون يكسب من خلالها أغلبية سنية وشيعية وبعثية وغيرها، والدليل واضح في عدم استقرار تحالفه أو من خلال تحالفاته مع الحكومة في دمشق". وحول ما دار من اتهامات تطال قادة أمنيين في القيادات الحالية، بانتمائهم لحزب البعث، وشمولهم بقانون المساءلة والعدالة، قال الآلوسي مؤكداً إن "الكثير من الضباط كانوا من البعثيين في النظام السابق، فأن الفريق أول ركن عبود قنبر والفريق قاسم عطا كانا عضوي شعبة في حزب البعث، لكن كل من يسير مع خطط رئيس الوزراء التسلطية فأنه من المحظوظين ومن المقربين منه، وإن قانون اجتثاث البعث أصبح يطبق على أساس قربك أو بعدك من المالكي، وأقولها بألم أننا نعيش في ظل النظام المتخلف، نظام الحاكم الواحد، الذي يقول أنا القائد الأوحد وعليكم أن تخضعوا لي". وفي سياق متصل كان قد صرح المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب وحضرته "المدى" خلال شهر الحالي إن العراقية قدمت "طلبين الى هيئة المساءلة والعدالة، احدهم يقضي باجتثاث ٢٥ ضابطاً بالأجهزة الأمنية، والآخر يقضي باجتثاث رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود كون جميع هؤلاء مشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة".

وأوضح الملاّ أن "الضباط يشغلون درجات عالية في حزب البعث بينهم قادة واعضاء فرق، وبعض هؤلاء يشغلون الآن مناصب في مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، لافتا إلى ان "هؤلاء الضباط اثروا من المال العام أيام النظام السابق".

ومن الجدير بالذكر إن عزت الشابندر كان قد صرح أمام وسائل الإعلام بأنه التقى مع زعيم جناح قيادة قطر العراق لحزب البعث محمد يونس الأحمد، واصفاً اللقاء بالسياسي، باعتباره عضو لجنة اجتثاث البعث في البرلمان، مؤكدا أنه لا يتردد في لقاء خصومه، وأنهم يخشون منه.

وأضاف القيادي في دولة القانون أن "اللقاء الذي أجريته مع الأحمد، لم يكن بتوجيه من أحد"، مبينا أنه "حاول خلال اللقاء إقناعه بأن التجربة العراقية الحالية تجربة حقيقية، لأنها مدعومة من أكبر دولة في العالم (أمريكا)، وأقوى دولة في المنطقة وهي إيران، لذلك يصعب تغيير هذه التجربة الديمقراطية الذي أنقذت الشعب من ويل وظلم صدام حسين".

الأمين العام لمجلس الوزراء وصف مجلس النواب بالمقيّد والفاشل

نواب ينتقدون دعوة العلاق لتجميد البرلمان ويصفونها بـ"الخطيرة"

□ متابعة / المدى

عدّ نواب في القائمة العراقية والتحالف الوطني ومستقلون، الحديث عن تجميد البرلمان الآن في "غير أوانه" ووصفوه بالخطير خاصة وان الكتل السياسية ماضية الى مشروع المصالحة بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني الى البلاد. فيما اعتبر نائب عن دولة القانون اداء مجلس النواب في تشريع القوانين، لا يلبي الطموح.

يأتي ذلك ردا على التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق الداعية إلى تجميد عمل البرلمان الذي اعتبره مقيدا بالإرادات السياسية وغير قادر على اداء عمله.

ووصف النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني دعوات العلاق لتجميد عمل البرلمان بـ"الخطيرة".

وقال البزوني أمس الاثنين إن "التصريح حول تجميد البرلمان بمثابة اعلان احكام عرفية وتسقيط الديمقراطية لان البرلمان يعني الديمقراطية"، مبينا أن "نظام العراق هو برلماني وليس عرفيا".

وأضاف أن "تجميد عمل البرلمان يعني العمل بالدكتاتورية والعودة للأحكام العرفية كما في السابق"، مشيرا الى أن "هذا الامر غير مرغوب تماما لأنه لا ينسجم مع الواقع الديمقراطي الذي نعيشه".

واشار البزوني ان "أداء البرلمان إذا كان ضعيفا كما يراه البعض فان أداء الحكومة اضعف بكثير والمشاكل الموجودة في الحكومة أكثر من المشاكل الموجودة في البرلمان"، لافتا الى ان "الدعوة إلى تجميد عمل البرلمان بمثابة طلقة الرحمة للديمقراطية".

وتشهد الساحة السياسية هذه الأيام بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني من رحلة علاجية في ألمانيا حراكا سياسيا من قبل جميع الأطراف لإيجاد حلول ناجعة للخروج من الأزمة الحالية.

وعدَّ النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك الحديث تجميد البرلمان الآن في "غير أوانه"، خاصة وأننا ذاهبون إلى موضوع مصالحة بعد قدوم رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى البلاد.

وقال المطلك انه "يتطلب من كل مسؤول سواء كان في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية التركيز على معاناة الشعب، بالإضافة إلى معالجة الفساد المالي المتفشي في المؤسسات الحكومية".

ودعا المسؤولين الى "القضاء على الرشوة وتحسين الوضع الامني ومعالجته وإيقاف المداهمات وتعذيب المعتقلين في السجون وتهيئة الخدمات للناس وإتاحة فرص العمل"، متمنيا ان "نضع الأولويات التي تستحق المعالجة".

إلى ذلك قال النائب عن دولة القانون محمود الحسن إن "البرلمان وان تعثر بعدم تشريع بعض القوانين التي تهم المواطن بسبب التجاذبات السياسية والخلافات التي أثرت في إقرارها فهذا لا يعني أن نلجأ إلى حل البرلمان".

وأشار إلى انه "توجد آلية في الدستور باستطاعتها حل البرلمان وذلك من خلال رئيس الوزراء فانه يرسل طلبا إلى رئيس الجمهورية يتضمن حل البرلمان وبدوره فان رئيس الجمهورية يرسل هذا الطلب الى البرلمان الذي يبقى بيده القرار أما التصويت على الاستمرار في تشريع القوانين أو حل البرلمان".

وبيّن الحسن أن "مجلس النواب هو احد مؤسسات الدولة اي احد المرافق العامة الأساسية في الدولة وكذلك هو اعلى سلطة تشريعية في البلد فلا يجوز التجميد ولكن نص المادة ٦٤ من الدستور قال يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة اي ان القرار النهائي يعود لمجلس النواب". من جانب آخر أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون، خالد الأسدي، أداء مجلس النواب في تشريع القوانين، لا يلبي الطموح.

وذكر الأسدي أن "البرلمان يشرع جميع القوانين التي تحتاجها الدولة بشكل عام، لأداء وظائفها ومهامها، ويقوم بإصلاح القوانين التي هي بحاجة الى الإصلاح".

وأضاف أن "حركة تشريع القوانين لا تلبي الطموح، ولكن لا بأس بها، حيث هناك حركة تشريعية جيدة ونأمل ان تتصاعد هذه الحركة خلال الفترة القادمة لتلبي طموح وحاجة مؤسسات الدولة".

وجدد الأمين العام للامانة العامة لمجلس الوزراء علي العلاق مؤخرا دعوته الى تجميد عمل مجلس النواب قائلاً "إننا لا نستطيع أن نقترح شيئا مغايرا للدستور، والفكرة التي تم طرحها تتعلق بالبرلمان الحالي، وهذه الحكومة، ولا علاقة لها بكوني طرحت مبدأ أن البرلمان، إذا لم تحل عقد معينة موجودة في الدستور، بحيث توضح وتفصّل بقوانين، وكذلك تخليص البرلمان من القيد السياسي المفروض عليه من خلال إرادات محددة وموجودة داخل المجلس"، واستطرد بقوله إن "مجلسا بهذا الوضع لا يمكن أن يؤدي دوره ويقوم بعمله، مكبلا بضبابية الدستور، وعدم تشريع خمسين قانونا يجب أن تشرع، حتى يمكن فهم الدستور، وفي مثل هذه الحالة يجب حل البرلمان لحين حل مثل هذه الإشكاليات".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون